السيارات الكهربائية والحرب الاقتصادية والسياسية على الوقود الأحفوري وأثره في بلدان الخليج العربية

حسين أحمد البوحليقة(*)

باحث دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية.

مقدمة

لقد أثّر التحوّل العالمي نحو السيارات الكهربائية بدرجة كبيرة في صناعة السيارات وتسبب في ضربة قوية للمنتجين النفطيين حول العالم. كان لهذا التحوُّل تأثير سلبي بخاصة على شركات النفط في بلدان الخليج، مثل السعودية والإمارات، حيث أدّى انخفاض مبيعات النفط وتراجع الأسعار إلى عواقب اقتصادية وخيمة. قبل اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015، كان الطلب العالمي على النفط قويًا، ولكن التحول نحو الطاقة النظيفة أثر سلبًا في هذه الدول التي تعتمد اقتصاداتها أكثر فأكثر على صادرات النفط الخام.

فبطارية من الليثيوم قد تكون سببًا في تفوق السيارة الكهربائية التي يتم شحنها من خلال محطات خاصة وبأسعار رمزية ـ رغم أن وقت الشحن قد يكون حتى اليوم أطول بساعات من وقت التزود بالوقود للسيارات التقليدية التي تعمل بالبترول ـ إلا أن ذلك لم يمنع الكثيرين من التوجه إلى السيارات الكهربائية لكونها تحسنت وتطورت بصورة عملية ومتقنة عن سابقاتها.

فمنذ عام 2015 تقريبًا بدأ عصر ازدهار بيع السيارات الكهربائية، حيث بيعت أكثر من مليون عربة كهربائية حينها لتكون بداية لصعود ناجح لفكرة حُجّمت سنوات طويلة بسبب عدة عوامل، أهمها:

ـ تدني أسعار النفط مقارنة بسعر توفير محركات كهربائية والبطاريات والاستثمار بها.

ـ عدم تهيئة العالم للتحول إلى العربات الكهربائية وذلك لكثرة الاهتمام بتصنيع السيارات التي تعتمد على الوقود الأحفوري.

(*) البريد الإلكتروني: halbuhaliqa@hotmail.com

ـ قوة لوبي السيارات الأمريكي الذي كان يمتنع عن فكرة التوجه إلى السيارات الكهربائية نظرًا إلى الأرباح التي كان يجنيها من خطوط الإنتاج للمحركات التي تعمل بالوقود، الأمر نفسه مع شركات السيارات الأوروبية وبالأخص الألمانية.

ـ قوة لوبي شركات النفط التي تتعاون دائمًا مع لوبي السيارات الأمريكية التي تقدم أسعارًا للنفط أرخص كثيرًا، ولا ترغب في الاستثمار في البحث عن بدائل، لكيلا تخسر ما تم تطويره من منشآت نفطية منتشرة لديها حول العالم.

ـ التوجه العالمي غير المهتم للبيئة والمناخ وذلك لعدم حصول ضرر حقيقي على البيئة في أوروبا وأمريكا بالتحديد، نظرًا إلى أن معظم الحفر والتنقيب يكون في دول خارج الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

ـ تكميم أفواه نشطاء البيئة والحفاظ عليها وإبعادهم من الأضواء والإعلام بصورة ملحوظة، بسبب مطالباتهم الكثيرة بالتعويضات التي تثقل كاهل الشركات والدول.

كان لخروج قطر من منظمة أوبك آثار حقيقية رغم أن دولة قطر لا تريد أن تمزج الظروف السياسية بالاقتصادية، إلا أن الواقع حقيقة يوضح أن الخروج جاء بسبب التحكم الرئيسي للسعودية في قرارات أوبك، والتعاون مع روسيا الاتحادية في سبيل القضاء على كل السبل المنافسة لأسعار النفط خارج المنظمة.

انعكس هذا كله على ما تقدم ذكره منذ عام 2008 حينما بدأت الأسعار بالصعود التدريجي «انتقل سعر النفط من 36 دولارًا للبرميل في عام 2004 إلى 61 دولارًا في عام 2006 وإلى نحو 143 دولارًا نهاية يونيو/حزيران 2008»[1]، إلى جانب ظهور بوادر الأزمة المالية التي عصفت بالعالم وعلى رأسها أكبر مستورد للنفط وهي الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام نفسه، ومن جهة أخرى بدأت الأصوات تعلو لدى الدول المستهلكة للنفط أنه قد حان الوقت ـ بسبب هذا الانفلات في الأسعار ـ للبحث عن موارد أخرى للطاقة بديلة بسعر أقل وجودة أفضل، لذا تم تفعيل الكثير من المبادرات التي كانت سابقًا قيد التقييد أو التي لم يكن لها أولوية كالاتفاقيات الدولية التي ترسخ مفهوم الاهتمام بالمناخ والبيئة، وتم ضخ الأموال في الأبحاث والدراسات التي تعزز مفهوم البحث عن حلول للطاقة تكون نظيفة وفعالة على المستوى الطويل لا على نحوٍ مؤقت ـ أي متجددة، وهذا ما حدث بالفعل.

يدور موضوع الدراسة حول البحث في الحلول التي وضعتها بلدان مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية لكي تحافظ على استقرارها السياسي والاقتصادي، وبخاصة مع المتغيرات التي طرأت على التوجهات العالمية بعد الدعوات إلى الحفاظ على المناخ وتقليل نسبة الانبعاثات

(1) صباح نعوش، «ارتفاع أسعار النفط.. الأسباب والتداعيات،» الجزيرة نت، 30 حزيران/يونيو 2008، <https://bit.ly/42M75t4> (شوهد في 1 كانون الثاني/يناير 2024).

الكربونية، منذ توقيع معظم دول العالم على اتفاقية باريس سنة 2015، التي أدخلت نوعًا من المحاسبة العالمية للدول غير الملتزمة باستقرار أو خفض نسبة الكربون، التي تؤثر في كوكب الأرض كونها مصدرًا للتلوث. وعليه كان التوجه بالبدء بأكثر الوسائل التي يعتمد عليها معظم البشر وهي العربة، لتغيير نمطها من كونها تعمل بالوقود الأحفوري إلى الكهرباء، والتي ستكون بداية إلى توجه شامل يعني بالتخلص التام من الوقود الأحفوري بحسب الخطة الأوروبية في عام 2030 أو قبلها، وهو ما انعكس على بلدان الخليج التي بدأت بالبحث هي أيضًا عن البدائل في محاولة لتدارك هذا التوجه الذي يمسها سياسيًا واقتصاديًا أمام المجتمع الدولي.

تنطلق الدراسة من إشكالية التداعيات السياسية والاقتصادية للتحوُّل العالمي نحو السيارات الكهربائية، مع التركيز على مناطق مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتحليل تأثيره في بلدان الخليج المنتجة للنفط. كما تستكشف الدراسة كيف تسعى هذه الدول إلى إيجاد حلول بديلة ومستدامة للتحضير لمستقبل ما بعد النفط، في ظل الجهود الدولية الرامية إلى تقليل واردات النفط.

يجيب البحث عن التساؤلات الآتية:

ـ هل أصبح من الضروري على بلدان الخليج للحفاظ على دورها السياسي والاقتصادي العالمي البحث عن البديل اللازم لتغذية العالم بطاقة أخرى غير النفط؟

ـ لماذا كانت اتفاقية باريس الفيصل في التأثير على بلدان الخليج المنتجة للنفط؟

ـ من المستفيد الأول من تقليص الدور السياسي لبلدان الخليج في المنطقة وإضعافها من ناحية اقتصادية؟

ـ هل أوروبا فعلًا جاهزة للحفاظ أصلًا على المناخ والتأقلم مع فكرة السيارات الكهربائية؟

ـ هل العالم اليوم منسجم مع فكرة السيارات الكهربائية؟ أم أنها مجرد ضغوط سياسية للضغط على بلدان الخليج المنتجة للنفط لخفض أسعار النفط؟

تم وضع حدود الدراسة بما يتوافق مع فكرة انتعاش مبيعات السيارات الكهربائية أي منذ اجتماع الدول واجماعهم حول اتفاقية باريس المعنية بالمناخ أي منذ عام 2015 من دون إغفال الخلفية التاريخية السابقة التي يحتاج إليها القارئ لفهم فكرة الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة النظيفة أو الطاقة الكهربائية.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

ـ محاولة لتوضيح فكرة القلق المتكرر لدى بلدان الخليج من المتغيرات السياسية والاقتصادية المتشابكة وتوضيح دور الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

ـ شرح المشهد السياسي وفكرة غضب المجتمعات العالمية من ارتفاع أسعار الطاقة وأثر ذلك فيهم، وبخاصة أنها قد تكون سببًا رئيسيًا في توجيه الكثير إلى الاقتناع بأن السيارات الكهربائية حل حقيقي ويلامس الواقع.

ـ معرفة الانعكاسات التي قد تحدث على طبيعة هذا الانتقال على المستويين الخليجي والدولي وما يتبعه من مشهد سياسي عام.

ـ التعرُّف إلى الحدود والمدة الزمنية التي من الممكن تطبيق الانتقال إليها، وهل فعلًا بالإمكان تطبيق ذلك.

ـ التشديد على جدية التحوُّل إلى الطاقة النظيفة ومتطلبات تلك الجدية، وبخاصة أن أوروبا بوجه عام على وجه الخصوص من أكثر الدول إلحاحًا بذلك، إلا انها في الوقت نفسه لا تمتثل لما تطالب به ووضح الأمر بصورة حقيقية أثناء الحرب الروسية ـ الأوكرانية.

ـ وهل تكنولوجيا السيارات الكهربائية وبنيتها التحتية جاهزة في العالم ككل؟ أم أن الأمر قد يستغرق سنوات أطول من الجدول الزمني الذي تم إقراره لها.

تعتمد الدراسة المنهج التاريخي؛ فلقد تم الاعتماد على الكثير من المراحل الزمنية والتسلسل الزمني في الانتقال ما بين الاحداث التاريخية التي حدثت قبل توقيع اتفاقية باريس وبعده.

ـ المنهج الوصفي: تعدّ هذه الدراسة وصفية حيث تتحدث عن الجوانب السياسية والاقتصادية وتصف الحالة.

أولًا: اتفاقية باريس والحفاظ على المناخ

كانت باريس المدينة الحاضنة لمعظم بلدان العالم التي التقت على أرضها لطرح فكرة قديمة تم إحياؤها، وهي أن الأرض تحتاج إلى وقفة جادة تجاه المناخ للحفاظ عليها، فالاتفاقية التي أُبرمت في باريس كانت بمنزلة نقلة نوعية للمحاسبة الحقيقية للدول التي ترفض الاهتمام بالكرة الأرضية والحفاظ عليها، والتي تلزم الكثير من تلك الدول على التوجه نحو البدائل النظيفة للطاقة والأقل ضررًا وغير ملوثة للبيئة. وما يميز تلك الاتفاقية أنها ضمت أكثر من 190 دولة تؤيد الأمر للحفاظ على الكرة الأرض بمواجهة التغير المناخي بإيجابية «لمواجهة تغير المناخ وآثاره السلبية، تبنت 197 دولة اتفاق باريس في مؤتمر الأطراف 21 في باريس في 12 كانون الأول/ديسمبر 2015. دخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أقل من عام»[2].

تهدف الاتفاقية إلى تقليل انبعاثات الغازات الكربونية الضارة والاحتباس الحراري والحدّ من ارتفاع درجات الحرارة إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة، وهو ما جعل بعض الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في حرج وتحاول قدر الإمكان عدم الانضمام أو الانضمام ولكن بشروطها، ولكن بعد أن تم توقيع الاتفاقية من خلال الولايات المتحدة الأمريكية خلال مدة حكم الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، أصبح الأمر أكثر صعوبة لكثير من الدول في حال تخلفها عن الانضمام والتوقيع حتى مع كونها منتجة للنفط ومنها بلدان الخليج، والسبب يعود إلى أنه سيتم محاسبتها لاحقًا وتغريمها بناء على الشروط المذكورة في اتفاقية باريس. منذ ذلك الإعلان بدأت الدول المصدرة للنفط تواجه صعوبة في كيفية بيع نفطها، حيث وجدت شبه

(2) اتفاق باريس، موقع الأمم المتحدة، <https://bit.ly/49J4SRv> (شوهد بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير 2024).

عزوف لربما بسبب الأسعار التي وصل إليها برميل النفط، ناهيك بالظروف التي مر العالم بها جراء الأزمة المالية التي أثقلت كاهله.

لن ننسى الإعلان الذي سبق اتفاقية باريس بخمس سنوات تقريبًا والذي كبّد بعض بلدان الخليج خسائر من جرّاء أنه صدر من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق، حيث صرح الرئيس باراك أوباما أن أمريكا يجب «أن تفتح المجال لزيادة التنقيب والإنتاج عن النفط الصخري أمام السواحل الأمريكية»، وفي كلمة ألقاها في قاعدة أندروز العسكرية (ماريلاند، شرق) على بعد 15 كلم جنوب شرق واشنطن، أكد أوباما، كما سبق أن فعل خلال حملته الانتخابية عام 2008 ثم في خطابه عن حالة الاتحاد في نهاية كانون الثاني/يناير، أن الوصول إلى مناطق نفطية في المياه الإقليمية الأمريكية سيتيح «انتقالًا» هادئًا إلى موارد جديدة للطاقة. وأضاف الرئيس «على المدى القريب وأثناء قيامنا بالانتقال إلى مصادر طاقة أكثر نظافة علينا اتخاذ قرارات صعبة بفتح مناطق جديدة في البحر لتنمية الاستثمار النفطي والغازي مع العمل في الوقت نفسه على حماية المناطق السكنية والسواحل»[3]. أي أن هنالك نية حقيقة للاستغناء عن النفط القادم من بلدان الخليج واستخدام النفط الأمريكي تزامنًا مع خطة للانتقال إلى مصدر طاقة جديد أكثر نظافة ومحافظة على البيئة، وهو ما أثار قلق بلدان الخليج بوجه خاص حينها.

توجهت بلدان الخليج إلى الشرق، وبالتحديد إلى الصين، كشريك جديد لها في مجال بيع النفط والغاز، وكنوع من التعاون الجاد وإيجاد سوق رسمية للصين للاستفادة من النفط والغاز في المنطقة، فأصبحت الصين هي المستورد شبه الرئيسي للنفط والغاز من بلدان الخليج.

بدأت أسعار النفط منذ عام 2010 بالارتفاع مجددًا حتى وصلت إلى القمة عام 2015، إلا أنها بدأت بالتراجع، ولم تستقر بسبب وجود طلب من دول بدأت تنمو على نحو كبير كالصين التي كانت تستقبل كميات كبيرة من النفط لتخزينه، ولتشغيل المصانع الهائلة لديها، وهو ما أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت نفسه، حيث رأت النمو الهائل للصين التي بدأت تسيطر بكل وضوح على الاقتصاد العالمي وتتحكم في مفاصله مع الاستفادة من النفط الخليجي.

في عام 2017 ترأس دونالد ترامب الولايات المتحدة الأمريكية، وكان وقتها حازمًا في قراراته، ورأى منذ الحملة الانتخابية التي بدأها أنه يجب إعادة أمريكا إلى مجدها، وأنه يجب الخروج من اتفاقية باريس التي بدأت تكبّد شركات النفط الأمريكية خسائر بسبب إجبارها على الالتزام بتقليص الاعتماد على النفط والتوجه إلى مصدر جديد، وهو ما يعني انهيار شركات النفط العالمية ـ ومعظمها مصدره وتمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية ـ وهذا يعني تكبّدها الخسارة الأكبر لا العكس. لذا قرر ترامب الخروج من اتفاقية باريس وعدم العمل بها وذلك منذ

(3) «برقية، باراك أوباما يعلن التنقيب عن النفط قبالة السواحل الأمريكية،» قناة فرنسا 24، 1 نيسان/أبريل 2010، <https://bit.ly/3ONm5AZ> (شوهد بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2024).

توليه السلطة مستندًا إلى أن توقيعها تسبب في تقليص الاقتصاد الأمريكي، بل وانهيار الكثير من الشركات الأمريكية بسببه. لم يكن قرار الخروج سهلًا، لأنه يتطلب أربع سنوات كاملة، يليه تسليم الإشعار الرسمي في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لكي يستلزم الأمر 12 شهرًا لكي يصبح فاعلًا ويدخل حيز التنفيذ، أي في 4 من تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بعد يوم واحد من الانتخابات الرئاسية الأمريكية ليتم الإعلان عن الانسحاب. أدخل هذا القرار الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها من بلدان الخليج في حالة من الارتياح نوعًا ما لكي يتمكنوا من بيع ما أمكن من النفط، قبل تطبيق الكثير من الحزم التي يصر عليها موقعو اتفاقية باريس.

لقد لجأت السعودية إلى التعاون التام مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، لتطبيق القوانين التي تُعنى بالتأثير في مجال النفط بالتحديد، ليست هي فقط بل حتى دولة الإمارات التي وجدت في سياسات الرئيس دونالد ترامب توجيهًا مباشرًا إلى مستقبل آمن للطاقة وبخاصة لهم كدول مصدرة وتمتلك مخزونًا هائلًا من النفط، بخلاف دولة قطر التي لا يشكل إنتاج النفط لديها ذلك التأثير الكبير وإنما ترتكز سياستها على الاعتماد على الغاز كمصدر رئيسي للطاقة، وهو ما تسبب في استمرار دولة قطر في طريقها نحو الالتزام بالطاقة النظيفة وباتفاقية باريس على وجه الخصوص، وبخاصة أن الغاز لا يمثل ذلك التهديد الكبير للمناخ، وتم تسويقه عالميًا على أنه أحد مصادر الطاقة النظيفة.

على الرغم من المحاولات اليائسة للولايات المتحدة لِثَني بلدان الخليج عن عقد علاقات وطيدة مع الصين، وبالتحديد في الجانب الاقتصادي، فإن الأمر لم ينجح معها، لأن بلدان الخليج وجدت أن الولايات المتحدة من خلال سياسة بايدن تبتعد على نحوٍ ملحوظ من المشهد في الشرق الأوسط.

لذا كان التحدي الأكبر هو توجيه العالم إلى استكمال اعتماده على النفط وعدم الالتفات نحو التوجه الأوروبي لتقليص الاعتماد عليه، وبخاصة مع التقلبات الجديدة في أسعار النفط منذ اندلاع أحداث «الربيع العربي» سنة 2011 التي مثلت منعطفًا تاريخيًا مهمًّا على مستوى الوطن العربي من جهة، ومستوى الاقتصاد العالمي من جهة أخرى، كون البلدان العربية التي تمتلك مخزونًا من النفط أصبحت في صراع داخلي أو طائفي مثل ليبيا والعراق، وهو ما تسبب في تقليص فرص إنتاج النفط وتوزيعه على العالم بأسعار معقولة، ويدع المجال مرة أخرى للمنتجين الخليجيين للاستحواذ على حصة أكبر في السوق الدولية.

ثانيًا: حصار قطر والتوجه إلى طاقة الغاز

في الخامس من حزيران/يونيو 2017 حُوصرت دولة قطر من خلال ثلاث بلدان خليجية؛ السعودية والبحرين والإمارات، إضافة إلى جمهورية مصر العربية، وكان أحد أسباب ذلك الحصار هو انطلاقها الكبير في كل المجالات ومنها المجال الاقتصادي، حيث إن عقودها المبرمة للغاز والدخل المنشود منها تكفل في أن تستحوذ قطر على الكثير من المنشآت والجهات والبنوك

العالمية التي تمكنها من أن تسيطر رغم صغر حجمها وقلة سكانها على سياسات بعض الدول. وعليه كان من ضمن شروط دول الحصار لكبح ذلك التطور الاقتصادي الهائل لدولة قطر هو أن يتم كبحها عن المطالبة باستبدال طاقة النفط بالغاز الطبيعي منعًا للتسبب بخسائر إضافية لهم، ولتوحيد كلمة بلدان الخليج كدول مصدرة للنفط أمام المجتمع الدولي؛ «الشرط التاسع: أن تلتزم قطر بأن تكون دولة منسجمة مع محيطها الخليجي والعربي على كافة الأصعدة (عسكريًا ـ سياسيًا ـ اقتصاديًا ـ اجتماعيًا ـ أمنيًا) بما يضمن الأمن القومي الخليجي والعربي وقيامها بتفعيل اتفاق الرياض لعام 2013، واتفاق الرياض التكميلي لعام 2014»[4]. على الرغم من ذلك لم تلتزم قطر بذلك، وبخاصة أن الأمر يتسبب في زعزعه اقتصادها الوطني المعتمد أساسًا على الغاز، ولعلمها التام أن العالم سيتوجه ـ شئنا أم أبينا ـ نحو الطاقة النظيفة ومنها الاعتماد على الغاز كحل بديل من النفط.

وفي نهاية عام 2018 وبداية عام 2019 انسحبت قطر من منظمة أوبك لتنتقل إلى مرحلة جديدة بعيدة من الاحتكار. أعلنت دولة قطر على لسان وزير الدولة لشؤون الطاقة، سعد بن شريدة الكعبي، في 3 كانون الأول/ديسمبر 2018 قرار انسحابها من منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، بدءًا من مطلع كانون الثاني/يناير 2019. ورغم تأكيد الكعبي أنّ القرار جاء لدواعٍ فنية «تتعلق باستراتيجية قطر المستقبلية تجاه قطاع الطاقة ورغبتها في التركيز على الغاز، فإنّ تأويلات كثيرة أُعطيت للقرار القطري، الذي جاء مفاجئًا لكثيرين، ووضع نهايةً لمسيرة استمرت 57 عامًا، كانت خلالها قطر عضوًا فاعلًا في المنظمة»[5].

كان لخروج قطر من منظمة أوبك آثار حقيقية رغم أن دولة قطر لا تريد أن تمزج الظروف السياسية بالاقتصادية، إلا أن الواقع يوضح أن الخروج جاء بسبب التحكم الرئيسي للسعودية في قرارات أوبك، والتعاون مع روسيا الاتحادية في سبيل القضاء على كل السبل المنافسة لأسعار النفط خارج المنظمة، والتوجه الذي كان يتم تنسيقه ما بين الروس والسعوديين في سبيل دعم الحزب الجمهوري المتمثل بالرئيس دونالد ترامب، والذي كان موقفًا واضحًا وبخاصة عندما طالب السعودية وبلدان الخليج بخفض الأسعار بعد ارتفاعها، ولا سيما مع فرض عقوبات على إيران خلال عام 2018، وفعلًا استجابت تلك الدول له فانخفضت من سعر 85 دولارًا أمريكيًا للبرميل في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى نحو 50 دولارًا عشية الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وكان الرئيس ترامب قد طالَب أوبك في 20 أيلول/سبتمبر 2018 «بضرورة خفض أسعار النفط، وذلك قبل أسابيع قليلة من فرض عقوبات أمريكية

---

(4) «قائمة المطالب الـ 13 للدول المقاطعة من قطر: فرض الوصاية،» **العربي الجديد**، 2017/6/23، <https://bit.ly/49DlkCO> (شوهد بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2024).

(5) وحدة الدراسات السياسية، «خروج قطر من أوبك: الأسباب والتداعيات المحتملة،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، <https://bit.ly/3wk6djc> (شوهد بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 2024).

على قطاع الطاقة الإيراني، معتبرًا أنّ دولته تحمي بلدان الشرق الأوسط»[6]، ويعود الانسحاب لمصلحة قطر ولمستقبلها الاقتصادي.

بدأت سوق السيارات الكهربائية منذ ذلك الوقت بالظهور إلى العلن أكثر فأكثر، واتضح هذا من خلال تشجيع رجل الأعمال إيلون ماسك الذي ضخ مئات الملايين في قطاع السيارات الكهربائية واختبار نجاحها منذ عام 2003 من خلال شركة تسلا التي تصنع سياراتها في الصين، إلا أن النتائج قد اتضحت مع التوجهات العالمية للتركيز على هذا القطاع دون غيره. في المقابل نمت سوق السيارات الكهربائية نموًا كبيرًا مع تركيز الدول منذ توقيعها اتفاقية باريس على ضخ الاستثمارات في البنية التحتية لدولهم وذلك كحل بديل ومستدام للطاقة، وتقليص التراخيص التي يتم إصدارها لمحطات البترول، كما تم إطلاق برامج معنية لحث المجتمعات الأوروبية على تقبّل وشراء السيارات الكهربائية وتقديم عروض خاصة لهم في سبيل إنعاش هذا المجال. كما تم توسيع مجال وجود محطات الشحن للسيارات الكهربائية حول العالم ليصل مجموعها إلى ما يقارب المليون محطة وفي عام 2020، «وصل عدد محطات الشحن المتاحة للجمهور إلى 1.3 مليون وحدة في جميع أنحاء العالم»[7]، هذا كله دفع شركات التصنيع لزيادة طاقتها الإنتاجية من السيارات الكهربائية.

لم يكن الأمر بهذه السهولة لزيادة المبيعات، فلقد شكلت السنوات القليلة الماضية تحديًا كبيرًا لصناعة السيارات الكهربائية في مقابل تحدٍّ آخر لشركات النفط في بلدان الخليج، فمن جهة تأخرت بعض المشاريع المعنية بالاستدامة بسبب أزمة جائحة كورونا والحرب الروسية ـ الأوكرانية والتهديدات الصينية لتايوان والانزعاج من التدخلات الأمريكية بها، وارتفاع تكاليف التصنيع والتشغيل للبطاريات الخاصة بتلك المركبات، إلى جانب نقص حاد في الشرائح الإلكترونية المشغلة لبعض الخصائص في المركبات، إلا أنه رغم هذا كله ما زالت شركات السيارات الكهربائية تزيد مبيعاتها لدى الدول الغربية وتستقطب المزيد من الطلبات حتى وصلت أعداد المبيعات إلى أرقام قياسية «مبيعات السيارات الكهربائية في الأسواق العالمية 7.8 ملايين سيارة في عام 2022، وهو ما يمثل نسبة 10 بالمئة من إجمالي مبيعات السيارات»[8].

أما شركات النفط في بلدان الخليج فلقد كان التحدي هو البحث عن مشترين للنفط خلال تلك المدة. ليس هذا فحسب، بل بعقود طويلة الأجل لتوفير السيولة الكافية لتحقيق مكاسب من جهة ومحاولة تعديل أوضاعها للانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط أو مرحلة الطاقة النظيفة؛ فقد تسبب الضغط الكبير عليها بالغضب من إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي كان يصر على استخدام سلاح التوجه إلى الطاقة النظيفة لضرب مصدر الدخل لبلدان الخليج وعلى رأسها السعودية، وذلك

---

(6) المصدر نفسه.

(7) أحمد شوقي، «السيارات الكهربائية.. 6 إحصاءات توضح ثورة الصناعة (تقرير)،» 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، <https://bit.ly/3uDxdK1> (شوهد بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2024).

(8) خطار زيدان، «السيارات الكهربائية سيطرة مطلقة للشركات الصينية دول المنطقة تتحضر وقيود إضافية تضعها الدول المصنّعة،» موقع الاقتصاد والأعمال، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، <https://bit.ly/3T3ihON> (شوهد بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2024).

نتيجة بعض الخطوات التي تتبعها المملكة في مجال حقوق الإنسان والحرب على اليمن ودعم الإرهاب وغيرها إلى جانب رغبته الحقيقية في أن تخفض المملكة أسعار النفط بقدر كبير بما يتوافق مع خفض التضخم في أمريكا، حتى ولو كان ذلك على حساب تكبُّد المملكة وبعض بلدان الخليج الأخرى خسائر مالية عالية.

لم تكن الولايات المتحدة بعيدة من المشهد الأوروبي، إذ كانت تصدر الغاز والنفط لأوروبا بكميات كبيرة، وبخاصة بعد الحرب الروسية ـ الأوكرانية التي جعلت أوروبا تحاول الخروج من عباءة الطاقة الروسية كمصدر رئيسي لها، واستبدال دول كالولايات المتحدة الأمريكية بها.

وعليه توجهت بلدان الخليج إلى الشرق، وبالتحديد إلى الصين، كشريك جديد لها في مجال بيع النفط والغاز، وكنوع من التعاون الجاد وإيجاد سوق رسمية للصين للاستفادة من النفط والغاز في المنطقة، فأصبحت الصين هي المستورد شبه الرئيسي للنفط والغاز من بلدان الخليج، وهي بدأت بدورها تستفيد من فتور العلاقات الأمريكية ـ الخليجية، وبخاصة خلال ولاية حكم الرئيس الأمريكي جو بايدن الذي سعى لزيادة في توتر العلاقات الأمريكية ـ السعودية والأمريكية ـ الإماراتية للضغط عليها من ناحية سياسية واقتصادية على وجهة التحديد، و«رسم بايدن خطًا بارزًا لسياسته، إذ تعهد بجعل المملكة السعودية دولة «منبوذة» بسبب سجل حقوق الإنسان القاتم لديها. واستخدم هذه المصطلحات الحادة ليظهر الفارق بينه وبين الرئيس السابق دونالد ترامب، الذي تقارب مع المملكة العربية السعودية دون تحفظات»[9]، إلى جانب فكرة الذهاب بعيدًا إلى جنوب شرق آسيا، تاركًا إرثًا وعلاقات وطيدة سابقة لا يرى أنه يجب الاكتراث لها في ظل المتغيرات التي تجري في العالم والتوجه الجديد نحو الطاقة المتجددة النظيفة إن صح التعبير.

إلا أن سياسة الرئيس الأمريكي جو بايدن لم تكن محسوبة على نحو صحيح، حتى مع كل المحاولات التي وضعها للضغط على السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، والمحاولة التامة للاستغناء عن نفطها، إلا أنها فشلت في كبح التضخم وارتفاع الأسعار في أمريكا، وبخاصة مع دخول روسيا حربًا ضد أوكرانيا وفي الوقت نفسه طلب أمريكا من أوروبا والعالم مقاطعة روسيا سياسيًا واقتصاديًا بسبب هذه الحرب، لمحاولة محاصرتها ونبذها لإضعافها. وقد شملت المقاطعة الاستغناء عن النفط والغاز الروسيين وهو ما مثّل موجة من الارتفاعات الكبيرة في أسعار الطاقة التي أضرّت بأمريكا وسببت غضبًا في الشارع الأمريكي، وهو ما دفع جو بايدن إلى طلب استخدام الاحتياطي النفطي من المخزون الأمريكي، لكبح التضخم وزيادة الأسعار ولكنه لم ينجح في ذلك. استمرت الارتفاعات في الأسعار خلال عام 2021 وزادت الأسعار بنسبة 100 بالمئة. وسجلت ولاية كاليفورنيا أعلى متوسط سعر، إذ بلغ سعر الغالون فيها 6.3 دولارات، في حين وصل

(9) باربرا بليت آشر، «زيارة جو بايدن للسعودية: لماذا تعدّ زيارة الرئيس الأمريكي مثيرة للجدل؟،» موقع بي بي سي عربي، 15 تموز/يوليو 2022، <https://www.bbc.com/arabic/world-62182268> (شوهد بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2024).

بالعاصمة واشنطن 5.1 دولارات، وذكر أندرو غروس، المتحدث باسم جمعية السيارات الأمريكية، في بيان: «المواطنون مستمرون في استهلاك البنزين رغم هذه الأسعار المرتفعة. في مرحلة ما، قد يغير السائقون عاداتهم اليومية في قيادة السيارات أو نمط حياتهم بسبب هذه الأسعار المرتفعة، لكننا لم نصل إلى ذلك بعد»[10]. دفع هذا كله الرئيس الأمريكي إلى إعادة النظر في الملف السعودي بالتحديد والتغاضي عن فكرة نبذ السعودية «واتصل بمحمد بن سلمان ورئيس دولة الإمارات محمد بن زايد، في محاولة لإقناعهما بزيادة الإنتاج النفطي. لم تُثمر الاستراتيجيتان الأولى والثانية، وتشير التقارير إلى أن بن سلمان وبن زايد رفضا الإجابة على اتصالاته»[11]، حتى تم الإعلان عن زيارته السعودية لبحث عدة ملفات، منها ملف الطاقة وزيادة إنتاج النفط لخفض أسعاره في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، «إلا أن بايدن، وعلى الرغم من فشله في الدفع نحو تطبيع العلاقات الإسرائيلية ـ السعودية، نجح في الحصول، وفق ما أعلن عنه مبعوث الولايات المتحدة للطاقة، آموس هوكستين، على وعود بأن البلدان الخليجية الرئيسة المنتجة للبترول والتي تمتلك قدرات احتياطية، سترفع على الأغلب من إنتاجها منه في الأسابيع القادمة»[12].

في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أقدمت دولة قطر التي استبقت الجميع على توقيع عقد شراكة تزويد الصين بالغاز الطبيعي المسال لمدة 27 عامًا وهو أطول عقد تاريخي يتم توقيعه في صناعة الغاز المسال. «تنص اتفاقية قطر للطاقة مع سينوبك، المملوكة للدولة الصينية، على توريد 4 ملايين طن سنويًّا من الغاز الطبيعي المسال لمدة 27 عامًا، ومن المقرر توريد هذه الكميات من مشروع توسعة حقل الشمال الشرقي، المملوك بـ 75 بالمئة لقطر للطاقة، إلى محطات استقبال في الصين»[13]. جاءت هذه الاتفاقية والتوجه إلى شرق آسيا كتعويض للنقص الشديد لبيع النفط القطري والغاز إلى دول أخرى بسبب المنافسات والاحتكارات الدولية إلى جانب التضييق الذي ترى بلدان الخليج أنه يتزايد من جانب دعاة حماية البيئة والمناخ مدعومين من بعض الحكومات الغربية لإيقاف أو تعطيل بيع النفط والغاز، والتوجه إلى الطاقة النظيفة المتمثلة بالكهرباء.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022 زار الرئيس الصيني السعودية ليعقد معها ومع بلدان الخليج كافة وبعض البلدان العربية ثلاث قمم. كان الهدف من هذه القمم تعزيز الروابط

---

(10) محمد المنشاوي، «ارتفاع الأسعار يحاصر الأميركيين.. لماذا تعجز إدارة بايدن عن حل المشكلة؟،» الجزيرة نت، 10 حزيران/يونيو 2022، <https://bit.ly/3T4KC7t> (شوهد بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2024).

(11) هشام الغنام ومحمد ياغي، «زيارة بايدن إلى السعودية: النجاحات والإخفاقات،» موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، صدى تحليلات عن الشرق الأوسط، 11 آب/أغسطس 2022، <https://bit.ly/49k6oK0> (شوهد بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2024).

(12) المصدر نفسه.

(13) ولاء عدلان، «بصفقة تاريخية.. قطر تعزز مكانتها العالمية كأكبر مصدر للغاز المسال،» موقع رؤية الإخبارية، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، <https://bit.ly/42N3lHy> (شوهد بتاريخ 7 كانون الثاني/يناير 2024).

والشراكات وبخاصة الاقتصادية منها، التي أثنى عليها وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان حينما أكد أن الصين شريك موثوق للمملكة في مجال الطاقة على وجه الخصوص، وأن الإمداد بالطاقة سيستمر مع الصين. وتعمل الصين، التي تعدّ أكبر مستهلك للنفط السعودي، على تعزيز علاقاتها في المنطقة، التي اعتمدت منذ أمد بعيد على الولايات المتحدة في توفير الحماية العسكرية لها، لكنها أعربت عن مخاوف من خفض مستوى الوجود الأمريكي فيها[14].

لذا كانت قطر رغم أسبقيتها قبل الزيارة بتوقيع اتفاقية طويلة المدى مع الصين لمدّها بالغاز، استفادت أيضًا بعد الزيارة بتوقيع اتفاقية ثانية كصفقة رابحة وطويلة الأجل خلال حزيران/يونيو 2023، وذلك عبر شركة قطر للطاقة التي أعلنت عن الصفقة الجديدة مع مؤسسة النفط الوطنية الصينية (سي إن بي سي) التي تصل مدتها إلى 27 عامًا أيضًا، «تضمّن بيع نحو 4 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال سنويًا من توسعة حقل الشمال الشرقي القطري، إلى محطات الاستقبال التابعة للشركة الصينية»[15].

وعلى الرغم من المحاولات اليائسة للولايات المتحدة لِثَني بلدان الخليج عن عقد علاقات وطيدة مع الصين وبالتحديد في الجانب الاقتصادي، فإن الأمر لم ينجح معها، لأن بلدان الخليج وجدت أن الولايات المتحدة من خلال سياسة بايدن تبتعد على نحوٍ ملحوظ من المشهد في الشرق الأوسط، وأن الوقت قد حان لإعادة التحالفات الدولية لها، من دونَ أن ننسى أن المنطقة مشتعلة بسبب استمرار الحرب الروسية ـ الأوكرانية إلى جانب عدم تطبيق مبدأ حل الدولتين التي وعدت الولايات المتحدة بتطبيقها خلال توقيع اتفاقية السلام الإماراتية والبحرينية مع الجانب الإسرائيلي والتي سميت «الاتفاق الابراهيمي»، والتي كان الهدف منها محاولة لتثبيت الاقتصاد لديها من جهة، وزيادة النفوذ في المنطقة من جهة أخرى والحصول على الحماية الدولية ـ كون إسرائيل لديها نفوذ في الكثير من المنظمات الدولية ـ وتحديدًا بسبب حروبهما في الكثير من الدول وعلى رأسها اليمن.

ثالثًا: حظر أوروبا السيارات التقليدية بحلول 2035

أعلن الاتحاد الأوروبي في نهاية آذار/مارس 2023 عن حظر مبيعات السيارات العاملة بالوقود في أنحاء أوروبا كافة ابتداءً من عام 2035. لم يفاجئ القرار الكثير من بلدان الخليج العربية التي اعتادت على الدول الأوروبية تقلّبها في تحديد مصيرها مع البيئة، فتارةً تكون متشددة نحو البيئة والمناخ وتارة تتراخى بصورة لافتة. نُظر إلى هذا الوضع بصورة ملحوظة خلال الحرب

(14) «القمة السعودية ـ الصينية: توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة خلال زيارة شي جينبينغ،» موقع بي بي سي عربي، 8 كانون الأول/ديسمبر 2022، <https://bit.ly/42ICsoq> (شوهد بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2024).

(15) أحمد عمار، «كيف تؤمّن قطر بيع غاز توسعة حقل الشمال؟ العقود الأطول تاريخيًا والناقلات الأكبر عالميًا،» موقع الطاقة، 25 حزيران/يونيو 2023، <https://bit.ly/3I7ISnz> (شوهد بتاريخ 7 كانون الثاني/يناير 2024).

الروسية ـ الأوكرانية حينما قطعت روسيا إمداداتها من الغاز إلى أوروبا على نحو شبه كامل، وهو ما دفعها إلى إعادة تشغيل الكثير من المصانع المغلقة للفحم الحجري الملوث للبيئة، حيث إن بعض تلك المصانع، التي يقدر عددها بـ 324، كانت قد أُقفل نصفها رسميًا قبل 2021 ولم تعمل منذ ما يزيد على 7 سنوات منذ ذلك العام، إلا أن الحرب أعادت الكثير من الدول، مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا والنمسا وبولندا والمجر والتشيك واليونان والمملكة المتحدة، إلى إعادة افتتاح محطات الفحم المغلقة وتشغيلها لتتمكن من توليد الكهرباء باستخدامها. «هذه العودة، تأتي مع تراجع إمدادات الغاز الطبيعي الروسي بأكثر من 75 بالمئة عما كانت عليه في عام 2021، في ردة فعل انتهجتها موسكو ضد البلدان الداعمة لأوكرانيا، خلال الحرب الروسية الأوكرانية المندلعة منذ فبراير/شباط 2022»[16].

أصبحت أوروبا أكثر شراهة في التنقيب عن النفط والغاز للتعويض من النقص الذي بدأ يقلص كمياتها التي تعوزها لتوليد الكهرباء والتدفئة وغيرها، إلا أنها استمرت في نشر الوعي بضرورة التحوُّل إلى السيارات الكهربائية خشية أن يتكرر انقطاع الموارد الخارجية للطاقة كما حصل مع روسيا.

كما أنها متناقضة أيضًا في مجال النفط والغاز، حيث سمحت بالتنقيب عن الغاز والنفط في الكثير من المناطق داخل الأراضي الأوروبية، رامية عرض الحائط بكل القوانين والتشريعات التي هي وضعتها أمام العالم معلنة أن المناخ والبيئة لا تعني لها شيء ما دام الأمر يمس الأمن القومي للطاقة لديها، وهذا ما جرى مع كل من النرويج في بحر النرويج وبريطانيا في بحر الشمال اللتين بدأتا التنقيب عن النفط والغاز في البحار مع التبرير أنها ستراعي تخوف نشطاء البيئة وستستخدم مواد ملائمة للبيئة ولا تضر المناخ «من بين التقنيات التي تتجه الحكومة البريطانية للعودة إليها لزيادة إنتاج الغاز تقنية تسمى «التكسير الهيدروليكي»، وهي تقنية تقوم على تكسير الصخور لتحفيز صعود الغاز أو النفط، وهذه التقنية مُنعت في بريطانيا منذ سنة 2019 لأنها قد تؤدي إلى تلويث المياه الجوفية والسطحية.

ويظهر أن الظرف الحالي الموسوم برغبة بريطانيا «زيادة اعتمادها على مصادرها الطاقية دفعها إلى التراجع عن كثير من الخطوط الحمر»[17]. أما النرويج التي كان لحقوقيي البيئة والمناخ لديها ضجة عالية بمجرد أن بدأت الحرب الروسية ـ الأوكرانية لم يتم منحهم فرصة لإظهار أصواتهم للعالم حفاظًا على الأمن القومي، واستمرت الحكومة النرويجية في توفير التراخيص اللازمة للسماح بالتنقيب عن النفط والغاز في بحر النرويج (الشمال) للحصول على كميات تكفي

(16) محمد فرحات، «أوروبا في 2022.. العودة إلى عصر الفحم بشراهة،» موقع العين الإخبارية، 16 كانون الأول/ديسمبر 2022، <https://bit.ly/3uG5ckZ> (شوهد بتاريخ 8 كانون الثاني/يناير 2024).

(17) أيوب الريمي، «تراخيص جديدة للتنقيب في بحر الشمال.. بريطانيا تسابق الزمن للاستغناء عن الغاز الروسي،» الجزيرة نت، 26 آذار/مارس 2022، <https://bit.ly/3SICKXG> (شوهد بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2024).

لتوليد الكهرباء ومد بقية الدول الأوروبية من خلالهم وفعلًا نجحت في عام 2023 بذلك لتعلن للعالم عن اكتشاف أكبر حقل في أوروبا منذ 10 سنوات. العام الماضي، أصبحت النرويج التي مثّل إنتاج المحروقات موردًا أساسيًا لها، أكبر مورد للغاز الطبيعي في أوروبا «في إثر اندلاع الحرب في أوكرانيا. وأعطت الحكومة النرويجية، الشهر الماضي، موافقتها على 19 مشروعًا في مجالي النفط والغاز بقيمة إجمالية تفوق 200 مليار كرونة (17 مليار يورو)»[18].

لم يكن هذا المشهد الوحيد الذي يبرز التناقض الأوروبي للمناخ والبيئة، فلقد بحثت أيضًا عن تعويض حقيقي للغاز الروسي عبر توقيع عقود مع بلدان الخليج لتعويض النقص الحاد وهذا ما حدث مع دولة قطر حيث تم توقيع عقود طويلة المدى معها رغم إقرار الاتحاد الأوروبي أكثر من مرة أنه سيتخلص من فكرة استخدام الوقود الأحفوري والغاز كونها مصادر للتلوث البيئي، ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وقعت ألمانيا اتفاقية لتوريد الغاز من قطر لمدة 15 عامًا. «تضمّن الاتفاق الموقّع بين شركات تابعة لكل من قطر للطاقة وشركة كونوكو فيليبس الأميركية، بيع نحو مليوني طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال إلى محطة الاستيراد الألمانية ـ التي يُجرى تطويرها حاليًا في مدينة برونزبوتل ـ ابتداءً من عام 2026، من مشروعي توسعة حقل الشمال (الجزء الشرقي والجزء الجنوبي)»[19]؛ تلتها في العام التالي 2023، وبالتحديد في تشرين الأول/أكتوبر، توقيع اتفاقية طويلة المدى لتوريد الغاز المسال إلى فرنسا. «وقالت شركة «قطر للطاقة» في بيان: «[...]، إن شركة تابعة لها، وشركة أخرى تابعة لـ «توتال إنرجيز»، وقعتا اتفاقيتي بيع وشراء طويلتي الأجل لتوريد شحنات الغاز إلى محطة «فوس كافاوو» للغاز الطبيعي المسال في جنوب فرنسا، بداية من 2026 ولمدة 27 عامًا»[20].

لم يقتصر القرار على ألمانيا وفرنسا إنما انضمت بعدهما إيطاليا التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه مع قطر للطاقة اتفاقية مدها بالغاز الطبيعي المسال لمدة 27 عامًا، «وأفادت الشركة المملوكة للدولة في بيان «وقعت شركتان تابعتان لكل من قطر للطاقة وشركة إيني الإيطالية اتفاقية بيع وشراء طويلة الأمد لتوريد ما يصل إلى مليون طن سنويًا من الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى إيطاليا»، واعتبارًا من العام 2026 ولمدة 27 عامًا[21]. هذا كله جعل من مصلحة قطر الفوز بتلك العقود طويلة المدى، والتي تبرهن للعالم أن أوروبا المتناقضة ليست مستعدة فعليًا للتحول المباشر إلى الطاقة النظيفة بحسب الخطة التي وضعتها، إنما هي

---

(18) «النرويج تعلن اكتشاف حقل للغاز قد يكون الأكبر منذ عشر سنوات،» موقع وكالة الأنباء القطرية ـ قنا، 10 تموز/يوليو 2023، <https://bit.ly/4bJnClG> (شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2024).

(19) أحمد عمار، «كيف تؤمّن قطر بيع غاز توسعة حقل الشمال؟ العقود الأطول تاريخيًا والناقلات الأكبر عالميًا،» موقع الطاقة، 25 حزيران/يونيو 2023، <https://bit.ly/3I7ISnz> (شوهد بتاريخ 7 كانون الثاني/يناير 2024).

(20) «قطر توقّع اتفاقيتين لتوريد الغاز المسال إلى فرنسا لـ 27 عامًا،» الجزيرة نت، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، <https://bit.ly/49Exdbz> (شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2024).

(21) يورونيوز، «قطر توقع اتفاقًا مع «إيني» الإيطالية لمدة 27 عامًا لتوريد الغاز المسال،» موقع يورو نيوز، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، <https://bit.ly/49GcUu6> (شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2024).

فقط قوة للضغط على الدول لخفض الأسعار من جهة، في المقابل محاولة لتقليص دول معينة تمتلك مخزونات هائلة من النفط على وجه الخصوص.

لم تكن الولايات المتحدة بعيدة من المشهد الأوروبي، إذ كانت تصدر الغاز والنفط لأوروبا بكميات كبيرة، وبخاصة بعد الحرب الروسية ـ الأوكرانية التي جعلت أوروبا تحاول الخروج من عباءة الطاقة الروسية كمصدر رئيسي لها، واستبدال دول كالولايات المتحدة الأمريكية بها. ففي كانون الأول/ديسمبر 2022 بلغت الصادرات من النفط الخام تفوقًا كبيرًا لأمريكا منذ الحرب العالمية الثانية؛ «ونقلت وكالة رويترز عن خبراء أن متوسط صادرات النفط الخام الأميركي يسجل حاليًا مستوى قياسيًا يبلغ 3 ملايين و400 ألف برميل يوميًا»[22]. وفي الوقت نفسه زادت إنتاجيتها وصادراتها من الغاز الطبيعي المسال حتى أصبحت أكبر مُصدِّر للغاز متفوقة على دولة قطر وأستراليا، «وذكرت بلومبرغ أن الولايات المتحدة صدرت خلال العام الماضي 91.2 مليون طن من الغاز المسال وهي صادرات قياسية لها. جاءت زيادة الإنتاج والصادرات في العام الماضي بفضل إعادة تشغيل مجمع إسالة الغاز الطبيعي في فريبورت في ولاية تكساس الذي كان قد توقف عن العمل لعدة أشهر بعد الحريق الذي نشب فيه في حزيران/يونيو 2022»[23]، علمًا أن التنقيب عن الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية ما زال مستمرًا ولا يكترث بالبيئة كما يدعون، وهو ما دفع نشطاء البيئة مجددًا لمطالبة حكومة بايدن بإجراءات إلزامية تتمشّى مع الوعود التي قطعها من أجل البيئة والتغير المناخي، لذا في السابع من أيلول/سبتمبر 2023 خرج الرئيس بايدن ليعلن للأمريكيين أن إدارته قررت إلغاء حق التنقيب في ولاية ألاسكا لشركة كونوكو فيلبيس الأمريكية «ويشمل الحظر منطقة تبلغ مساحتها 10.6 ملايين فدان (4.3 مليون هكتار)، أو ما يعادل 40 بالمئة من أراضي الاحتياطي القومي للنفط في ألاسكا، وهي منطقة هامة بيئيًا للدببة الرمادية والقطبية ومئات الآلاف من الطيور المهاجرة وغيرها من الحيوانات»[24].

مثّل هذا القرار نوعًا من الانزعاج لدى الجمهوريين على وجه التحديد، كونه يتسبب بخسائر للشركات الأمريكية، «ورأت السناتور ليزا ماركوسكي إن «هذه القرارات غير قانونية ومتهورة وتنافي كل المنطق»[25]. لكن إدارة بايدن كانت بمنزلة الجهة الصارمة على المضي نحو الانتقال إلى الاستدامة، حيث حاربت شركات النفط بشراسة، ولم تكن كونكوفيليبس الوحيدة، إذ كان القرار يشمل إلغاء تراخيص لشركات كثيرة أخرى من المقرر أن تبدأ الحفر في ألاسكا وذلك كنوع من التأييد لنشطاء البيئة والتغير المناخي.

---

(22) «صادرات أميركا من النفط بصدد تجاوز وارداتها لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية،» الجزيرة نت، 20 كانون الأول/ديسمبر 2022، <https://bit.ly/3SN5PRI> (شوهد بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2024).

(23) «لأول مرة.. أمريكا أكبر مصدر للغاز خلال 2023،» موقع جريدة **العرب** الاقتصادية الدولية، 3 كانون الثاني/يناير 2024، <https://bit.ly/48pxttX> (شوهد بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2024).

(24) «بايدن يحظر التنقيب عن النفط في منطقة واسعة من ألاسكا،» سكاي نيوز عربية، 7 أيلول/سبتمبر 2023، <https://bit.ly/49jVyDQ> (شوهد بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2024).

(25) المصدر نفسه.

من ينظر إلى المشهد الأمريكي، أو حتى الأوروبي، من الخارج يجد أن السياسة دائمًا تتفوق على كل الأمور، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو مناخية أو غيرها، وأن الجميع يرضخ للقرار السياسي والتوجهات التي يرغب فيها الساسة الذين يُبدون المصلحة السياسية بحسب توجهاتهم، من دون الاكتراث للآراء المعارضة لسياساتهم إذا كان القرار السياسي هو الحازم وهو الذي يحقق المصلحة العامة، وهذا ما قد يطمئن بلدان الخليج النفطية بوجه عام كما أسلفنا.

رابعًا: كوب 28 الإمارات والسيارات الكهربائية

زادت الأصوات المطالبة بالتحرُّك نحو الحفاظ على المناخ، لكن في الوقت نفسه أصبحت أوروبا أكثر شراهة في التنقيب عن النفط والغاز للتعويض من النقص الذي بدأ يقلص كمياتها التي تعوزها لتوليد الكهرباء والتدفئة وغيرها، إلا أنها استمرت في نشر الوعي بضرورة التحوُّل إلى السيارات الكهربائية خشية أن يتكرر انقطاع الموارد الخارجية للطاقة، كما حصل مع روسيا، واستمرارها لمدة أطول مستقبلًا، وفي الوقت نفسه منع التحكم فيها من خلال الدول المصدرة للنفط والغاز بصورة رئيسة.

إن دول الغرب تحاول قدر الإمكان الاستفادة من سياسة تقليص مصادر الطاقة كالنفط والغاز، والاعتماد على المصادر المتوافرة لديها أو التي لا تمثل ضررًا مستقبليًا عليها ككيان متكامل، مثلما حدث مع الوضع أثناء قطع الإمدادات من النفط والغاز الروسي لها بسبب الحرب في أوكرانيا.

لكن ما بين 30 تشرين الثاني/نوفمبر و12 كانون الأول/ديسمبر 2023 انعكست الصورة نوعًا ما، إذ استقبلت دولة الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ ـ كوب 28، في إمارة دبي من أجل التحدث معهم في نقاط عقلانية؛ وكونها دولة خليجية تستضيف هذا المؤتمر في هذه المرحلة الانتقالية في العالم، كان لا بد أن تسوق للعالم أن بلدان الخليج ـ والإمارات بالذات ـ مع الاستدامة والطاقة النظيفة، لذا تعاقدت من خلال شركة الفطيم للسيارات لتوفير سيارات بولستار لتكون هي الناقل الرسمي للمؤتمر وهي سيارة كهربائية مستدامة تستخدم مواد مستدامة وتحافظ على نسبة الحياد الكربوني إلى جانب أنها تتمشّى مع تطلعات قاصدي المؤتمر.

كما شهد المؤتمر إطلاق أول سيارة هجينة إماراتية الصنع معاد تدويرها، تعمل بالبنزين والكهرباء، وذلك للمساعدة في عملية الانتقال من السيارات التقليدية إلى السيارات الكهربائية، ووعد زكريا فيصل مدير شركة بيك موبيليتي، ومقرها دبي، بتسليم سيارة مُعاد تدويرها بنصف تكلفة السيارة الكهربائية الجديدة. كما أضاف: «أصبحت هندسة إعادة التدوير اليوم أسرع وأكثر سلاسة وأكثر مراعاة للبيئة من شراء سيارات كهربائية جديدة، كما أنها أثبتت فاعليتها من حيث التكلفة. على سبيل المثال، يبلغ متوسط سعر السيارة الكهربائية في السوق نحو 52 ألف دولار. بينما تهدف سيارات «بيك» إلى خفض السعر بحدود 30 بالمئة إلى 50 بالمئة، مع إنتاج الكميات

التي نتطلع إليها. وبالتالي سنسهم في حل تحدي القدرة على تحمل التكاليف الكبيرة في هذا القطاع»[26].

يتمحور الهدف من المؤتمر حول النقاط الآتية:

- تسريع عملية التحول في مجال الطاقة وخفض الانبعاثات قبل عام 2030.
- تحويل تمويل المناخ، من خلال الوفاء بالوعود القديمة ووضع إطار لصفقة جديدة.
- وضع الطبيعة والناس والحياة وسبل العيش في قلب العمل المناخي.
- التعبئة من أجل مؤتمر الأطراف الأكثر شمولًا على الإطلاق.

وكما تظهر تقارير الأمم المتحدة، فإن العالم «ليس على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف اتفاق باريس، ولكن الأمل معقود على أن تضع الحكومات في المؤتمر خريطة طريق لتسريع العمل المناخي»[27]. لكن هذا لا يعني أن على بلدان الخليج أن تكون هي المعنية بتحقيق متطلبات الأمم المتحدة من دون التزام غيرها بصورة حقيقية، وهذا ما جعل المسودة النهائية لختام المؤتمر تتأخر في ظهورها ويتم تمديد المؤتمر إلى يوم إضافي للخروج بصيغة نهائية مرضية لكل الدول، حيث خرجت المسودة النهائية لتقر بالتخلص من الوقود الأحفوري ولكن بصورة تدريجية، وهذا ما جعل السعودية على لسان وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان يصرح أن إعلان «كوب 28» لا يؤثر في صادراتها النفطية أو حتى في قدرتها على البيع، مشيرًا إلى أن الفريق الذي شارك في المفاوضات في كوب 28 في دبي كان فريقًا متكاملًا. أضاف الوزير في مقابلة مع «العربية Business»، أنه «تمت مراجعة نص البيان الختامي لكوب 28 كلمة بكلمة، مشيرًا إلى أن الاتفاق لم ينص على التخلص الفوري أو المتدرج من الوقود الأحفوري، بل على «عملية تحوّل»»[28]. من جانب آخر، كان الأمين العام لمنظمة أوبك المنتجة للنفط، هيثم الغيص، قد دعا الأعضاء والحلفاء في المنظمة إلى رفض استباقي وصارم لأي لغة تستهدف الحد من استخدام الوقود الأحفوري، وبخاصة أنه سيمس بمصدر الدخل الرئيس للدول الأعضاء، «مطالبًا الأعضاء بدعم الصيغة التي تركز على «الانبعاثات» بدلًا من ذلك»[29].

---

(26) بسمة عبود، «كوب 28 يشهد إطلاق أول مركبة إماراتية هجينة مُعاد تدويرها،» موقع سولارابيك، 6 كانون الأول/ديسمبر 2023، <https://bit.ly/3I3Ghe7> (شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2024).

(27) «كل ما تحتاجون معرفته عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)،» موقع أخبار الأمم المتحدة، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، <https://bit.ly/48pwwBT> (شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2024).

(28) «وزير الطاقة السعودي: إعلان «كوب 28» لا يؤثر على صادراتنا النفطية،» العربية.نت، 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، <https://bit.ly/3SLSg57> (شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2024).

(29) «مسودة «كوب 28» الجديدة تدعو إلى التحول بعيدًا من الوقود الأحفوري.. ما رأي الخبراء؟،» موقع سي إن إن العربية، 13 كانون الأول/ديسمبر 2023، <https://bit.ly/49lRClQ> (شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2024).

خاتمة

ما زال موضوع السيارات الكهربائية في بداياته التجريبية بوجه عام، ولكن ما لا شك فيه أن دول الغرب تحاول قدر الإمكان الاستفادة من سياسة تقليص مصادر الطاقة كالنفط والغاز والاعتماد على المصادر المتوافرة لديها أو التي لا تمثل ضررًا مستقبليًا عليها ككيان متكامل، مثلما حدث مع الوضع أثناء قطع الإمدادات من النفط والغاز الروسي لها بسبب الحرب في أوكرانيا، وكذلك مع الأوضاع الحديثة في الشرق الأوسط بسبب الحرب غير المتكافئة للجيش الإسرائيلي التي تحدث في غزة والأصوات العربية والإسلامية التي تطالب بقطع الإمدادات من نفط وغاز على الغرب والدول المؤيدة للحرب والكيان الصهيوني للضغط عليهم لإيقاف الحرب، وآخرها صعوبة مرور السفن التي تحمل مواد الطاقة إلى الغرب عبر البحر الأحمر بعد تعرض هذا الممر للإقفال من جهة اليمن. أدى هذا كله إلى الارتفاع المتكرر لأسعار النفط والغاز وتسبب في تقلب أسعار العيش للمواطن الأوروبي، وهو ما لا يتناسب مع سياسة واستراتيجية الدول الغربية المستقبلية وبخاصة بعد الأذى الذي وقع لها من جراء الأزمة الاقتصادية وتداعياتها منذ عام 2008.

مع هذا كله نجد أن الواقع اليوم يبرز أنه ما زالت الرغبة لدى الكثيرين هي باقتناء السيارات التقليدية لا الكهربائية، نظرًا إلى قلة مشكلاتها وإلى سعرها وسهولة تعبئتها بالوقود، «على الرغم من أن مبيعات السيارات الكهربائية حتى الآن لم تحل سوى محل 1.5 مليون برميل من النفط من الطلب العالمي اليومي، وهو جزء صغير»[30].

أخيرًا، السيارات الكهربائية هي حل جيد وبديل وإن كان على حساب البلدان المصدرة للنفط والغاز، وبالتحديد بلدان الخليج العربية، إلا أن بلورة الفكرة بواقعية قد يأخذ وقتًا أطول مما هو متوقع، فالنفط ومشتقاته ضرورة لكثير من المصانع والمولدات بوجه عام لتوليد الكهرباء، وهو ما ينعكس على شواحن الكهرباء التي تشحن للعملاء سياراتهم الكهربائية، وهو يعني زيادة استهلاك الطاقة غير النظيفة، نظرًا إلى زيادة كميات الكهرباء بسبب زيادة السيارات الكهربائية، فهي من جهة قد تخفض التلوث ولكن في المقابل تزيد منه عبر توليد الطاقة اللازمة لتشغيل الكهرباء.

أما من جهة بلدان الخليج المنتجة للنفط، فانتقالها إلى مصادر دخل أخرى هو إنجاز يحسب لها، إلى جانب حلولها الحالية المعنية بإطلاق مصانع لصناعة السيارات الكهربائية محليًا، فهي في حال ضمان جهوزية البنية التحتية لتلك المصانع قد تكون مستقبلًا المقصد الرئيسي لتصنيع وإنتاج السيارات بما يضمن تصدرها المشهد الدولي سياسيًا واقتصاديًا □

(30) «لماذا أصبحت شركات النفط الكبرى في مواجهة السيارات الكهربائية بالولايات المتحدة؟،» موقع في إكس نيوز اليوم، 9 شباط/فبراير 2024، <https://bit.ly/49HE8Az> (شوهد بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2024).

□ **السيارات الكهربائية والحرب الاقتصادية والسياسية على الوقود الأحفوري وأثره في بلدان الخليج العربية** .... حسين أحمد البوحليقة

أثّر التحوّل العالمي نحو السيارات الكهربائية إلى حدٍّ كبير في صناعة السيارات وتسبب في ضربة قوية للمنتجين النفطيين. كان لهذا التحوُّل تأثير سلبي، وبخاصةٍ في شركات النفط في دول الخليج العربية، مثل السعودية والإمارات، إذ أحدث انخفاض مبيعات النفط وتراجع الأسعار عواقب اقتصادية وخيمة لديها. تبحث هذه الدراسة في التداعيات السياسية والاقتصادية للتحوُّل العالمي نحو السيارات الكهربائية، مع التركيز على مناطق مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتحليل تأثيره في دول الخليج المنتجة للنفط. كما تستكشف الدراسة كيف تسعى هذه الدول إلى إيجاد حلول بديلة ومستدامة للتحضير لمستقبل ما بعد النفط، في ظل الجهود الدولية الرامية إلى تقليل واردات النفط.

كلمات مفتاحية: السيارات الكهربائية، الوقود الأحفوري، الانبعاثات الكربونية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النفط.

□ *Electric Cars and the War on Fossil Fuels and Its Impact on the Gulf Countries* ..... Hussein Ahmed Al-Bouhailega

The global shift towards electric cars has significantly impacted the automotive industry and dealt a strong blow to oil producers. This transition has had a negative effect, especially on oil companies in the Gulf countries such as Saudi Arabia and the UAE, where reduced oil sales and falling prices have caused severe economic consequences. This study examines the political and economic implications of the global shift towards electric cars, focusing on regions such as the European Union and the United States, and analyzes its impact on oil-producing Gulf countries. The study also explores how these countries are seeking alternative and sustainable solutions to prepare for a post-oil future, amid international efforts to reduce oil imports.

Keywords: Electric cars, fossil fuels, carbon emissions, Gulf Cooperation Council, oil.